

استخدام أدوات السياسة النقدية

في ليبيا

الدكتور ميلود جمعه العاسيه *

مقدمة :-

مع الاهتمام الذى أبداه مختلف الاقتصاديون بالتنمية واقتصاديات البلدان المسبوقة اقتصاديا منذ الاربعينات من هذا القرن ظهرت مشكلة تطبيق وتكييف مختلف السياسات الاقتصادية من مالية وتجارية ونقدية التى عرفت ووضعت أسسها فى البلدان المتقدمة على هذه الدول مع ملاحظة الفوارق الكبيرة التى تفصل بينها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا . وبالرغم من الجهودات القيمة التى بذلت فى هذا الصدد الا ان دراسة كل سياسة من هذه السياسات وطريقة تطبيقها على كل بلد اصبح امرا ضروريا . وانطلاقا من هذا المبدء سوف نخصص هذه المقالة لمناقشة كيفية تطبيق ومدى فاعلية ادوات السياسة النقدية التقليدية منها وغير التقليدية على الاقتصاد ، آملين ان تكون هذه المقالة بداية نقاش جدى علمى سليم لهذه المشكلة . سوف نبدا نقاشنا ببيان الخصائص الهامة التى يتميز بها القطاع النقدى فى ليبيا ثم نرسم الاطار النظرى الذى على اساسه ننتقل الى مناقشة كل من هذه الادوات النقدية على حده .

★ رئيس اللجنة الشعبية لكلية الاقتصاد والتجارة - ومحاضر بقسم الاقتصاد بها - جامعة قارونس .

من السمات النقدية البارزة التي يتميز بها الاقتصاد الليبي هي ضيق وتخلف القطاع النقدي بالرغم من الزيادة المطلقة والمضطردة في حجم المتغيرات النقدية خلال العقدين السابقين . هذه الحقيقة يمكن استخلاصها من فحص ودراسة الاتجاه الذي اخذته بعض المعدلات النقدية والمالية خلال هذه المدة ، وهذه مناقشة موجزة لبعض هذه المؤشرات (١) .

اولا : باستثناء السنوات ١٩٧١ و ١٩٧٢ م بقيت العملة الورقية والمعدنية هي الركيزة الاساسية في عرض النقد وبالتالي وسيط التبادل الرئيسي في الاقتصاد الليبي ، حيث تراوحت نسبتها الى عرض النقد بين ٦٠ و ٦٥٪ خلال الفترة ١٩٥٦ - ١٩٧٥ م وهذه النسبة تعد كبيرة جدا اذا ما قورنت ببلد كالولايات المتحدة (٢٠ ٪) ، وحتى بعض الدول المسبوقة اقتصاديا .

وهذا يدل دلالة واضحة على عدم انتشار الوعى المصرفي في استعمال الحسابات الجارية لسداد الصفقات والمبادلات التجارية حيث اقتصر دور الحسابات الجارية على عدد بسيط يكاد ان يكون ثابتا من العملاء حيث تنعكس الزيادة المطلقة في الودائع تحت الطلب على ارتفاع حجم الحسابات الجارية دون عددها في اغلب الاحيان . ولهذه الظاهرة نتائج سلبية واضحة على استخدام وفاعلية بعض ادوات السياسة النقدية كما سوف نرى بعد قليل .

ثانيا : نسبة القروض او الائتمان المصرفي للقطاع الخاص الى الدخل القومي لم تتعدى ٢٦٪ خلال الفترة قيد البحث ، بالرغم من التوسع المطلق والكبير في الائتمان المصرفي بجميع انواعه ، وهذه الظاهرة انما تدل على الركود المستمر في العادات المصرفية وفي دالة التفضيل النقدي على وجه العموم .

ثالثا : نسبة مجموع الاصول المالية والتي تشمل عرض النقد والودائع

(١) جميع الاحصائيات مستمدة من النشرة الاقتصادية التي تصدر عن ادارة البحوث الاقتصادية بمصرف ليبيا المركزي .

الأخرى إلى الدخل القومي لم تتعدى الـ ٤٠٪ خلال نفس الفترة ، وهذا دليل آخر على الركود الذي يعانيه القطاع النقدي في ليبيا وعدم توصل هذا القطاع إلى أي تعمق مالي يذكر خلال هذه الفترة .

رابعاً : بالرغم من الارتفاع الملحوظ في حجم العمليات المصرفية وعدد المصارف التجارية في ليبيا إلا أن نسبة مجموع أصول هذه المصارف إلى الدخل القومي لم ترتفع إلا ارتفاعاً طفيفاً من ٢٦٪ سنة ١٩٥٨ م إلى ٣٠٪ سنة ١٩٧٥ م .

وفي ظل مثل هذه الظروف النقدية والاقتصادية التي يعيشها الاقتصاد الليبي سوف نتعرض بشيء من التفصيل في الصفحات القادمة إلى الوسائل النقدية والمالية المختلفة التي تستعمل في التحكم ومراقبة عرض النقد وحجم الائتمان في ليبيا مؤكداً الطريقة العمومية لمعالجة الموضوع رغبة منا في حصر جوانبه المختلفة عند هذه المرحلة المبدئية من البحث والاستقصاء . ولتنظيم طريقة البحث اخترت مناقشته ضمن إطار نظري توخيت في اختياره البساطة والوضوح .

الإطار النظري :-

كمية النقود (٢) في ليبيا يتم تحديدها عن طريق النتيجة النهائية لميزان المدفوعات (وذلك بتحديد حجم القاعدة النقدية) ثم سلوك كل من الأفراد والمصارف التجارية وذلك بتحديد نسبة الودائع تحت الطلب إلى مجموع عرض النقد وكذلك حجم الأصول المالية الأخرى . ويمكن توضيح ميكانيكية خلق النقود في ليبيا عن طريق القوائم المبسطة التالية لأصول وخصوم المصرف المركزي والمصارف التجارية .

(٢) ولقد أخذنا في هذه المقالة بالتعريف الأولي للنقود وهو مجموع العملة الورقية والمعدنية المتداولة مضافاً إليها مجموع الودائع تحت الطلب لدى المصارف التجارية .

ميزانية المصرف المركزي

اصول	خصوم
١ ج اصول اجنبية وذهب	ع م عملة ورقية ومعدنية مصدره
ق ح قروض للحكومة	١ م احتياطي المصارف التجارية
ق م قروض للمصارف التجارية	و ح ودائع حكومية

الميزانية الموحدة للمصارف التجارية

اصول	خصوم
١ م احتياطي لدى المصرف المركزي	و ط ودائع تحت الطلب
ق خ قروض للقطاع الخاص	ق م اقتراض المصرف المركزي

وبالتالى يمكن توضيح النهج الذى تسلكه المتغيرات النقدية فى خلق

النقود عن طريق العلاقات البسيطة التالية :-

$$(١) \text{ ق ح } = \overline{\text{ق ح}}$$

$$(٢) \text{ ق م } = \overline{\text{ق م}}$$

$$(٣) \text{ ع م } = \text{ ر } (\text{ع م} + \text{و ط})$$

$$(٤) \text{ و ط } = (١ - \text{ر}) (\text{ع م} + \text{و ط})$$

$$(٥) \text{ م } = \overline{\text{د و ط}}$$

$$(٦) \text{ ج } = \overline{\text{أ ج}}$$

$$(٧) \text{ و ح } = \overline{\text{و ح}}$$

$$(٨) \text{ أ ج } + \text{ق ح} + \text{ق م} = \text{ع م} + \text{م} + \text{و ح}$$

$$(٩) \text{ م } + \text{ق خ} = \text{و ط} + \text{ق م}$$

حيث ان كل من (ر) ، (د) تمثل نسبة العملة الى مجموع عرض النقد ونسبة الاحتياطي القانوني على التوالي ، ويتم تحديد النسبة الاولى عن طريق تفضيل الافراد للاحتفاظ بالعملة الورقية والمعدنية دون الحسابات الجارية ، اما الثانية فتتحدد عن طريق المصرف المركزي .

بالرغم من ان حجم الدين العام والممثل في العلاقة (١) يتم تحديده عن طريق السياسة المالية عموما ، الا ان المصرف المركزي قادر على تحديد كمية السندات الحكومية التي يمكن الاحتفاظ بها لديه ، وكذلك الامر بالنسبة للقروض التي يمنحها للمصارف التجارية والتي يمكن التحكم في حجمها عن طريق سعر الخصم او اية معايير كمية اخرى كما هو ممثل بالعلاقة (٢) .

اما فيما يتعلق بحجم الاصول الاجنبية والذهب فانه يتحدد عن طريق اعتبارات خاصة بميزان المدفوعات وبالتالي عن طريق عوامل خارجية ليس للمصرف المركزي او ادوات السياسة النقدية عليها من سلطات كما هو مبين بالعلاقة (٦) . هذا بالنسبة للثلاثة الموارد الرئيسة للقاعدة النقدية في ليبيا ، ولكن من المعروف ان الحجم الحقيقي للقاعدة النقدية لا يتحدد نهائيا الا بعد استقطاع الودائع الحكومية كاستعمال منافس يتحدد حجمه عن طريق اعتبارات تدخل ضمن السياسة المالية وطريقة الدفع للصادرات والواردات وليس عن طريق السياسة النقدية وبالتالي تتحدد بعوامل خارجية كما هو ممثل في العلاقة (٧) . وبالتالي فان النتيجة النهائية لتفاعل كل من بنود جانب الاصول والودائع الحكومية تحدد حجم القاعدة النقدية المكونة من العملة المتداولة لدى الجمهور واحتياطي المصارف التجارية .

العلاقتان (٣) ، (٤) تبين الكيفية التي يحدد عن طريقها الجمهور كل من نسبة العملة والنقود الائتمانية الى مجموع عرض النقد التي يرغب في الاحتفاظ بها . اما بالنسبة لكمية احتياطي المصارف التجارية فان تحديدها

خاضع الى نسبة الاحتياطي القانوني التي يفرضها المصرف المركزي كما هو مبين بالعلاقة (٥) .

واخيرا نقوم بوضع النموذج في صورته النهائية وذلك باضافة كل من العلاقتين الحسابيتين (٨) ، (٩) وهي تمثل ميزانية كل من المصرف المركزي والمصارف التجارية على التوالي .

ولايجاد الصورة الدالية البسيطة التي تربط بين القاعدة النقدية وعرض النقد في ليبيا او ما يسمى بالمكاثرات النقدية نقوم بالتعويض في العلاقة (٨) عن كل من (م) ، (ع م)

$$أ ج + ق م + ق ح = ر (ع م + و ط) + د و ط + و ح$$

ثم بالتعويض عن (و ط) الاخيرة بالعلاقة (٤) وايجاد العامل المشترك والقسمة نحصل على الصورة النهائية التالية للمكاثرات النقدية .

$$\frac{أ ج + ق م + ق ح}{(ر + د) (١ - ر)} = ع م + و ط$$

وبالرغم من ان المكاثرات النقدية على هذه الصورة ما هو الا الاطار او الهيكل العام للعلاقة بين عرض النقد والقاعدة النقدية الا أنه يعطى صورة واضحة لعدد وسائل السياسة النقدية وغير النقدية الممكن استخدامها في ليبيا للتأثير على عرض النقد وحجم الائتمان وبالتالي مدى فاعلية كل منها . يوضح هذا الاطار بأن عرض النقد يمكن التأثير عليه عن طريق استخدام الثلاثة الوسائل النقدية المتمثلة في تغيير نسبة الاحتياطي القانوني (د) والسوق المفتوحة (ق ح) ، وحجم اقتراض المصارف التجارية من المصرف المركزي (ق م) ، وذلك بالاضافة الى أنه يمكن التأثير على عرض النقد عن طريق التحكم في حجم الحسابات الحكومية لدى المصرف المركزي (و ح) وتغيير معايير السياسة التجارية التي تمس حجم النتيجة النهائية لميزان

المدفوعات (١ ج) وفي الصفحات القليلة القادمة سوف نتعرض بالحديث عن هذه الوسائل بشيء من الاسهاب .

١ - الاحتياطي القانوني :-

أن سياسة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني او نسبة الاصول السائلة للمصارف التجارية من قبل المصرف المركزي تختلف عن كل من سياسة تغيير سعر الخصم والسوق المفتوحة اللتان تؤثران على سياسة المصارف التجارية عبر السوق المالية في انها تجبر هذه المصارف على تغيير مفاجيء في استثمار اصولها .

ولهذا السبب درجت المصارف المركزية على الاحتفاظ بهذه الاداة واستعمالها فقط عندما تفشل بقية الأدوات النقدية الاخرى في احداث التغير المرغوب في عرض النقد . واصبحت هي الملجأ الاخير وفي حالات استثنائية نادره . وبالرغم من ان تغيير نسبة الاحتياطي القانوني والسيولة تعتبر من انجح الأدوات النقدية وأبسطها استعمالا ومتابعة الا ان استخدامها في ليبيا وفي الدول المسبوقة اقتصاديا على وجه العموم تصاحبه مشكلتان رئيسيتان ، الاولى تتعلق بنسبة العملة الورقية والمعدنية الى عرض النقد والثانية بالتذبذب الكبير في حجم الاحتياطيات والسيولة الادارية لدى المصارف من شهر الى آخر . وسوف نكتفى هنا بعرض هاتين المشكلتين .

ان نسبة العملة الورقية والمعدنية المتداولة في البلدان السابقة اقتصاديا لا تتعدد في اغلب الاحيان ٢٥٪ من مجموع عرض النقد بالاضافة الى انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني تؤدي الى رفع القيمة العددية للمكاثر النقدي وبالتالي فان تغيير بسيط في نسبة الاحتياطي القانوني عادة ما يؤدي الى تغيير كبير في عرض النقد . فلو فرضنا بأن $d = 10\%$ وان $r = 25\%$ فان المكاثر النقدي يصبح ٣.٨ وبالتالي فان رفع نسبة الاحتياطي القانوني من ١٠ الى ١١٪ سوف يصاحبه انخفاض في عرض النقد بنسبة ٣٪ . اي

أن رفع نسبة الاحتياطي بنسبة ١٠٪ أدى الى انخفاض في عرض النقد بمقدار ٣٪ .

اما بالنسبة للحالة في ليبيا فان نسبة العملة الى عرض النقد بحوالى ٥٠٪ والاحتياطي القانوني بالنسبة للودائع تحت الطلب هو ١٥٪ وبالتالي فان المكاثر النقدي لا يتعدى ١٧٤٪ ولهذا فان رفع نسبة الاحتياطي القانوني من ١٥ الى ١٨٪ (أى رفع معدل الاحتياطي بنسبة ٢٠٪) يصبح امرا ضروريا لتخفيض وعرض النقد بحوالى ٣٪ كما هو في الحالة السابقة .

والخلاصة هو انه نتيجة لضعف دور الحسابات الجارية كأداة للوفاء بالديون والتبادل وهيمنة العملة في هذا الصدد وكذلك ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني فانه لا بد من تغيير نسبة الاحتياطي بدرجة أكبر نسبيا منها في البلدان السابقة اقتصاديا لتحقيق أى تغيير ملموس في عرض النقد وحجم الائتمان . وبالرغم من ان هذه الظاهرة ليست مشكلة في حد ذاتها الا ان كثيرا ما يصاحب هذه التغيرات الفجائية والكبيرة نسبيا في معدل الاحتياطي القانوني انعدام ثقة وعدم استقرار في السوق النقدي ككل (٣) .

بالاضافة الى ان المصارف التجارية في الحالة الثانية تضطر الى تسهيل جزء أكبر من استثماراتها المدرة للدخل لمواجهة الزيادة في نسبة الاحتياطي القانوني (٥٢٪ في الحالة الثانية اذا ما قورنت بحوالى ٣٪ فقط في الحالة الاولى .

والمشكلة الاخرى التى تواجه تطبيق تغيير نسبة الاحتياطي القانوني كوسيلة للتحكم في عرض النقد هى وجود التذبذبات الكبيرة نسبيا في حجم الاحتياطي الفعلى او الادارى الشهري لدى المصارف التجارية . فاذا كان

W.W. Snyder, "Managing Money and Credit in a Developing Economy." IMF Staff Papers. Vol. XVI No. 1 April, 1971
p.4

الفرق بين أعلى نقطة لحجم هذا الاحتياطي في شهر معين وأدنى نقطة في شهر آخر خلال نفس المدة هو ١٠ الى ١٥٪ فان تغيير نسبة الاحتياطي بمعدل كبير يصبح امرا ضروريا لتحقيق أى نتائج ايجابية ملموسة فيما يتعلق بمرض النقد ونسبة نموه وبمعنى آخر فان ظاهرة وجود احتياطات فائضة بصورة دائمة وكبيرة نسبيا عن الاحتياطي القانوني لدى المصارف التجارية كما هو الحال في ليبيا خلال الفترة ٥٨ - ١٩٧٣ م يضع السلطات النقدية أمام ضرورة رفع او تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني بمعدل عالى كلما اقتضت الحاجة الى استخدام هذه الوسيلة للتأثير على عرض وحجم الانخفاض .

ولقد أثبتت التجربة الفعلية بأن رفع نسبة الاحتياطي القانوني بنسبة ٥٠٪ في شهر يوليو سنة ١٩٦٦ م لم تؤتى ثمارها المرجوة في تخفيض عرض النقد حتى ولو بشكل بسيط وتلك نتيجة حتمية لطبيعة القطاع النقدي في ليبيا الذي اشرنا الى خصائصه الرئيسية في الصفحات السابقة .

٢ - مصرف المصارف واعادة الخصم :

من الادوات التقليدية للسياسة النقدية كذلك سعر المصرف واعادة الخصم وهاتين الاداتين تعتبر من انجح وسائل السياسة النقدية وخاصة في البلدان المسبوقة اقتصاديا (٤) وذلك لحاجة المصارف التجارية في تلك البلدان الى الاقتراض واعادة خصم اوراقها التجارية لدى المصرف المركزي ولكي يتسنى لهاتين الاداتين النجاح المطلوب في التحكم في عرض النقد لا بد من توفر شرطين هامين . الاول هو وجود سوق مالي تباع وتشترى فيه الاوراق التجارية على نطاق واسع لكي تتوفر للمصارف التجارية تلك

G. S. Dorrance, "The Instruments of Monetary Policy In Countries Without Highly Developed Capital Markets", IMF Staff Papers, Vol. XII, No. 2, July 1965, p. 278.

الإوراق التجارية المستوفية لشروط المصرف المركزي لامكانية اعادة خصمها .

والثاني هو قيام المصارف التجارية بالاقتراض من المصرف المركزي بصورة متكررة وعلى نطاق واسع نسبيا ، وان الاقتراض من المصرف المركزي يشكل نسبة ملموسة من جملة موارد المصارف التجارية . ويستطيع المصرف المركزي التحكم في حجم اقراضه للمصارف التجارية اما بتغيير سعر اعادة الخصم والذي يمثل تكلفة هذه القروض او بفرض قيود كمية معينة على حجم هذا النوع من القروض ومدد استحقاقها . وتتميز الطريقة الاولى اى تغيير سعر اعادة الخصم او سعر المصرف بأنها جزء من ميكانيكية السوق النقدية ولا تمثل تدخلا مباشرا في سياسة السيولة والاقتراض للمصارف التجارية على عكس الطريقة الثانية حيث تضطر المصارف التجارية الى تعديلات مفاجئة في سياسة السيولة والاقتراض مثلها في ذلك مثل تغيير نسبة الاحتياطي القانوني . ولقد اثبتت التجارب السابقة بأن سعر اعادة الخصم لابد وان يكون مرتفع نسبيا لكى تصبح وسيلة فعالة في التأثير على حجم القروض من المصرف المركزي وبالتالي على عرض النقد (٥) ، وبالنظر الى المستوى العالمى لسعر اعادة الخصم نرى بأنه يتراوح بين ٣٥٪ و ١٨٪ كما هو الحال فى كل من المانيا والبرازيل على التوالى لسنة ١٩٧٥ م . ويشير W.W. Snyder الى ان المعدل بين ٧ و ٩٪ يكاد يكون كافيا ليصبح سعرا عادة الخصم عاملا هاما في تحديد عرض النقد .

ولو نظرنا الى امكانية توفر الشروط السابقة الذكر لنجاح سعر اعادة الخصم وسعر المصرف كوسيلة من وسائل السياسة النقدية فى ليبيا لتضح بأنها تكاد ان تكون معدومة باستثناء السنوات القليلة الماضية ، فحجم قروض المصارف التجارية من المصرف المركزي لم تشكل نسبة ملموسة من

W.W. Snyder, Op. Cit., p. 8.

(٥)

موارد هذه المصارف منذ انشائها باستثناء سنوات ١٩٦٨ م و ١٩٦٩ م ثم سنة ١٩٧٥ م حيث قفزت هذه النسبة الى حوالى ٢٧٪ (٦) مما يشير الى امكانية ازدياد اهمية هذا القطاع فى المستقبل . ولهذا السبب لم يقيم المصرف المركزى الليبى بأية تغييرات تذكر فى سعر المصرف او محاولة وضع ضوابط كمية على حجم هذا النوع من القروض .

اما بالنسبة لسوق الاوراق التجارية فان هناك تطور ملحوظ فى عدد وحجم الاوراق التجارية المخصومة والمتداولة حيث ارتفعت من ١٩٩ مليون دينار سنة ١٩٥٦ م الى حوالى ٢٦ مليون دينار فى نهاية ١٩٧٥ م وان كانت نسبة الاوراق التجارية التى اعيد خصمها تشكل نسبة قليلة من هذا المجموع (حوالى ١٥٪) .

أخذين فى الاعتبار طبيعة الملكية العامة للمصارف التجارية والتطور الملحوظ والمفاجى فى التسهيلات التى يمنحها المصرف المركزى للمصارف التجارية سواء عن طريق الاقتراض المباشر او اعادة الخصم ، فان سعر اعادة الخصم الحالى والذى يمثل كذلك سعر المصرف لا يمكن ان يمثل او يتناسب مع جميع اغراض الاقتراض من المصرف المركزى او مع جميع انواع الاوراق التجارية ، اى انه لابد للمصرف المركزى من اتباع معدلات مختلفة من اسعار المصرف او اسعار اعادة الخصم باختلاف اغراض هذه القروض والقطاعات الاقتصادية الى تخدمها . ولقد بدأ المصرف المركزى بالفعل فى تطبيق مثل هذه السياسة بالنسبة للقروض الاسكانية والتى اجازت للمصارف التجارية اعادة خصم مثل هذه القروض على اساس سعر خصم ٢٥٪ بينما كان سعر الخصم العام هو ٥٪ ، ولقد ادى هذا الاتجاه بدون شك ولو بصورة جزئية الى ارتفاع حجم هذه القروض وبالتالي خدمة قطاع الاسكان فى البلاد .

(٦) النشرة الاقتصادية - ف ليبيا المركزى يناير / فبراير ١٩٧٦ م

والحقيقة ان سعر اعادة الخصم وكذلك سعر المصرف تحددها عوامل مختلفة منها ما يتعلق بتوفر رأس المال والدخل ومعدل الاربحية في القطاعات الاقتصادية المختلفة في البلاد ، ومنها ما يتعلق بأولويات خطة التنمية الاقتصادية ومرحلة النمو الاقتصادي والنظام الاقتصادي والنقدى فلا يعقل مثلاً بأن يتساوى سعر اعادة الخصم بالنسبة لاقتصاد كالاقتصاد الليبى ، واقتصاد آخر لبلد سابق اقتصاديا كما هو الحال الآن تقريبا نتيجة لاختلاف درجات واهمية العوامل السابقة في البلدان . ولهذا السبب فان تحديد سعر اعادة الخصم لابد وان يقوم على دراسة كل هذه العوامل مجتمعة مع محاولة ربطه بالأحوال النقدية السائدة في البلدان الأخرى .

وما قيل سابقا بالنسبة لعدم توفر الشروط الأساسية لنجاح سعر اعادة الخصم او سعر المصرف يمكن قوله بالنسبة لسياسة السوق المفتوحة ان لم تكن الظروف أقسى في الحالة الاخير (٧) الا أن ظهور كل من السندات الحكومية وأذونات الخزانة المحلية في السنوات الأخيرة ووجود الذهب كأصول للمصرف المركزى فى ليبيا يؤشر الى امكانية اتساع هذا القطاع فى المستقبل وعلى ضوء دراستنا لامكانية استعمال وفعالية الادوات النقدية التقليدية السابقة من قبل المصرف المركزى للتأثير على عرض النقد وحجم الائتمان فى البلاد نستطيع القول بأن هذه الادوات على الاقل فى الوقت الحاضر اما ذات فاعلية محدودة او عديمة النفع اذا ما قورنت بنظيراتها فى بلدان أخرى . ولهذا السبب لابد للمصرف المركزى من اللجوء الى سبل أخرى لتحقيق الهدف . وهذا بالفعل ما قام به المصرف المركزى منذ انشائه من استخدام ادوات أخرى قد لاتمت بصلة الى وظيفته الرئيسية كجهاز اعلى للقطاع النقدى .

(٥) لا عطاء فكرة عامة عن شروط او متطلبات نجاح سياسة السوق المفتوحة راجع : S.N. Sen, Central Banking in underdeveloped Money Markets, 4th ed. Calcutta : Bookhand, 1967, pp. 52-77.

ومن بين الوسائل التي استعملها المصرف المركزي هي التدخل المستمر والمباشر في توزيع قروض المصارف التجارية على القطاعات الاقتصادية المختلفة لتحديد حجم الاقراض الى قطاع ما ونسبة معينة من القيمة السوقية للسلعة المقترض من اجلها وتشجيع الاقراض للقطاعات الاساسية كالزراعة والصناعة والاسكان (٨) بل وتعدى الامر الى ان يضطلع المصرف المركزي بتنظيم وامداد مصارف حكومية متخصصة لهذه الاغراض ، وهذا بطبيعة الحال يشكل تدخلا مباشرا في ميكانيكية الائتمان في السوق النقدي وله مبرراته المنطقية في كثير من الاحوال ولقى قابلية متزايدة في كثير من الدول وخاصة في حالات تركيز الائتمان في قطاعات معينة دون أخرى . وهذه الوسيلة بالرغم من استخدامها لتحديد حجم الائتمان الممنوح لقطاعات اقتصادية معينة الا انها لا تعتبر من ضمن وسائل السياسة النقدية بمعناها الصحيح حيث يقتصر اثرها على توزيع الائتمان وليس على حجمه الا بالقدر اليسير الذي يحدثه توجيه الائتمان الى قطاع آخر حيث تختلف الميول الحدية للاحتفاظ بالنقد اما في شكل عملة او ودائع تحت طلب او أى شكل آخر من الاصول المالية .

ومن بين الادوات الغير تقليدية والتي كثر استخدامها في السنوات الاخيرة من قبل المصارف المركزية في كثير من الدول وخاصة المسبوقة اقتصاديا هي قيام المصرف المركزي عن طريق المصارف التجارية بفرض مدفوعات نقدية مقدمة بنسبة معينة على استيراد السلع . وهذه السياسة تشبه الى حد كبير سياسة السوق المفتوحة او سياسة تحويل الاموال العامة بين المصارف التجارية والمصرف المركزي (٩) . والهدف الذي يسعى

(٨) مثال ذلك الاجراءات التي اتخذها المصرف المركزي في يوليو ١٩٦٦ م لغرض تخفيف حدة الزيادة في الائتمان وخاصة لقطاع الخدمات (التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي لسنة ١٩٦٧/٦٦ م

Jorge Marshall, "Advance Depends on Imports." IMF Staff Papers, Vol. VI, 1957-58, p. 248.

اليه المصرف المركزي من وراء هذه السياسة هو لجؤ المستوردين الى اقتراض هذه النسبة من المصارف التجارية او دفعها من مدخراتهم الذاتية قبل وصول هذه البضائع الى السوق المحلية ، حيث يحتفظ المصرف المركزي بهذه الاموال حتى موعد وصول البضاعة ، وبالتالي الاحتفاظ بجزء من احتياطات المصارف التجارية لمدة ولو وجيزة وبصورة مستمرة ، ومن هنا يأتي اثر هذه الاداة على عرض النقد وحجم الائتمان اى انه كلما زاد حجم هذه الدفعات المقدمة على الواردات لدى المصرف المركزي كلما قلت قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان وبالتالي النقود .

ولقد بدأ المصرف المركزي في ليبيا في تطبيق هذه السياسة سنة ١٩٦٦ م ضمن الاجراءات السابقة الذكر . ولكن المطلاع على المطبوعات الرسمية للمصرف المركزي لايجد ما يشير بأن تلك النسبة المفروضة وهى (٢٥ ٪) على السلع الاستهلاكية المعمرة مثلا) تحال الى المصرف المركزي للاحتفاظ بها ، وان صح هذا القول فان المدفوعات المقدمة على الواردات لن تؤثر على عرض النقد وحجم الائتمان اللهم بمقدار ما تخلقه من آثار توزيعية بسيطة . وكذلك هناك الودائع الحكومية لدى المصرف المركزي والتي يمكن استعمالها كأداة للتحكم في حجم القاعدة النقدية وبالتالي في عرض النقد حيث ان اية مدفوعات عامة الى القطاع الخاص والتي من شأنها الانخفاض في حجم الودائع الحكومية سوف تزيد من عرض النقد ، والعكس صحيح فاية تجمع في الودائع الحكومية - عدا ذلك الذى يقابله اقتراض من المصرف المركزى - سوف يؤدي الى انخفاض احتياطات المصارف التجارية لدى المصرف المركزي وبالتالي قدرتها على خلق الائتمان . لهذا السبب يمكن استعمال الحسابات الحكومية كأداة من ادوات السياسة النقدية وخاصة في البلدان ذات الاسواق المالية الضيقة حيث لا يمكن استعمال السوق المفتوحة بصورة فعالة (١٠) . وحيث أن القطاع العام في ليبيا هو القطاع الرائد

G. S. Dorrance, Op. Cit., p. 277.

والمحقق للفائض وان الحسابات الحكومية تشكل نسبة كبيرة من خصوم المصرف المركزي فان استخدام هذه الحسابات يعتبر من أهم اسلحة السياسة المالية والنقدية في ليبيا بشكل واضح وخاص ، وبالتالي أهمية التنسيق بين هاتين السياستين ، وهذا يؤكد الى حد بعيد الأهمية الفريدة للمصرف المركزي في ليبيا وضرورة مشاركته الفعالة في أية خطط اقتصادية مهما اختلفت مددها او شمولها .